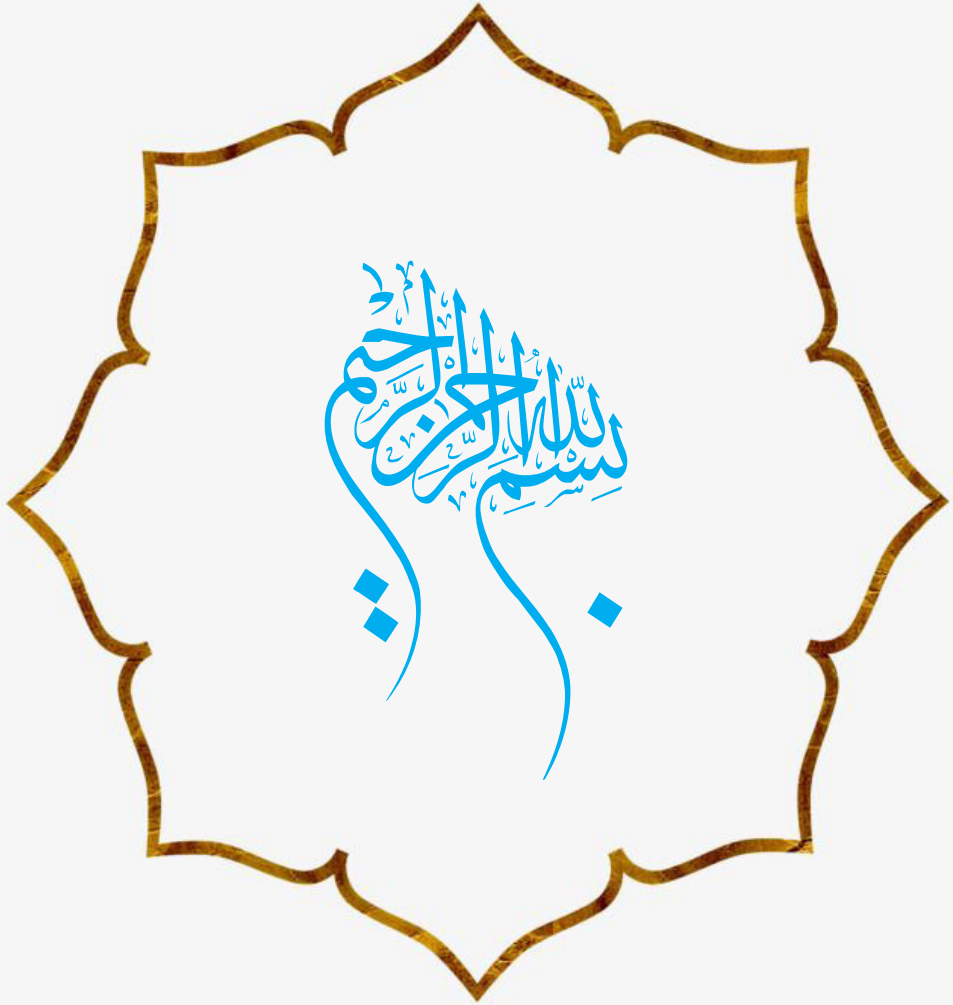


٦٣ مسألة في الزكاة

تأليف

سُلْطَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمْرِيُّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، أمَّا

بعد.

فإنَّ منْ أهمِّ المسائلِ التي تَجِبُ معرفتُها، أحكامَ
الزكاة.

وقد جمعتُ لكم نحوَ ٦٠ مسألةً منْ أهمِّ المسائلِ
المتعلِّقةِ بها، والتي يكثرُ السؤالُ عنها.

نسألُ اللهَ أنْ يوفِّقنا للعلمِ النافعِ والعملِ الصالحِ.

﴿ ١ ﴾

اعلم - رحمك الله - أن من أركان الإسلام «أداء
الزكاة» ذلك العمل الجليل الذي قرن بالصلاة في
كتاب ربنا في أكثر من (٢٤) موضعاً.

﴿ ٢ ﴾

لقد أخبر الله أن رحمته كُتبت لأصنافٍ، ومنهم
الذين يؤتون الزكاة، قال تعالى ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ
شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [سورة
الأعراف: آية ١٥٦].

﴿ ٣ ﴾

وأخبر الله تعالى أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يوصون
بها، فهذا عيسى عليه السلام يقول ﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ ﴾ [سورة مريم: آية ٣١].

﴿ ٤ ﴾

وجعل الزكاة من أسباب فلاح المؤمنين، قال تعالى
في صفات المؤمنين المفلحين: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ
فَاعِلُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: آية ٤].

﴿ ٥ ﴾

وأثنى على طائفة من عباده بقوله: ﴿رَجَالٌ لَا نُلَّهُمَّ

تِجْرَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [سورة النور: آية

.[٣٧]

﴿ ٦ ﴾

وأمر نساء نبيّه بذلك، قال تعالى ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ

وَأَتِينَ الزَّكَاةَ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٣٣].



الزكاة فريضة عظيمةٌ من فرائض الإسلام وقد
أجمع علماء الإسلام على وجوبها.
وإن من المحزن أن هناك طائفة من الناس يجهلون
أحكام الزكاة ولا يعرفون متى يؤدونها؟ وكيف؟
ومن يعطونها؟ وهذا تفریطٌ عظيم بركنٍ عظيم.



❁ مسألة: أين ومتى فرضت الزكاة؟

الصحيح أنها فرضت أولاً في مكة، أما تفصيلُ
الأنصبَةِ وبيانها فقد كان في المدينة، وقد فرضت في
السنة الثانية.

﴿ ٩ ﴾

﴿ عقوبة تارك الزكاة. ﴾

أقول لأولئك الذين لا يخرجون الزكاة: اتقوا الله تعالى واحذروا من الوعيد الشديد، قال تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفقونها فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [سورة التوبة: الآيات ٣٤-٣٥].

وتأملوا ما قاله الرسول ﷺ: «من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له ماله يوم القيامة شجاعا أقرع

لَهُ زَبَيْتَانِ يُطَوَّقُهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزَمَتَيْهِ - يَعْنِي شِدْقَيْهِ - ،
ثُمَّ يَقُولُ أَنَا مَالِكٌ أَنَا كَنْزُكَ» . رواه البخاري.

قال ابن حَجَر: وفائدة قوله (أَنَا مَالِكٌ) الحسرةُ
والزيادةُ في التعذيبِ، حيثُ لا ينفعُهُ الندمُ، وفيهِ نَوْعٌ
مِنَ التَّهْكُمِ.



﴿ ١٠ ﴾

إلى الذين يمنعون زكاة بهيمة الأنعام، تأملوا هذا الحديث: قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدي حقها (زكاتها) إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمنه تطوؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها، كلما جازت أхраها ردت عليه أو لاهها حتى يقضى بين الناس». متفق عليه.

فتخيل نفسك يا مانع الزكاة في أرض المحشر وقد جيء بالإبل والبقرة والغنم تطوئك أمام الناس وقبل ذلك أمام رب الناس، إنه منظر مخيف.

﴿ ١١ ﴾

اعلم رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ مَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ جَاحِدًا لَوْ جُوبِهَا
بَيْنَ لَهُ حَكْمُهَا، فَإِنَّ أَصْرَ كُفْرٍ وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ.

أما إن تركها بخلاً بها فهو عاصٍ وفاسقٌ بذلك
ولكن لا يكفر، والدليل على أنه لا يكفر حديثُ
أبي هريرة في ذكر عقوبة تاركِ الزكاة، أن الرسولَ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرَى سَبِيلُهُ
إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ إِلَى النَّارِ» والحديث رواه مسلم.

ولو كان كافرًا لَمَا قَالَ «فَيُرَى سَبِيلُهُ إِلَى الْجَنَّةِ» لِأَنَّ
الكَافِرَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَكِنْ مَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ
بِخْلًا فَتَوَخَّضَ مِنْهُ بِالْقُوَّةِ وَيُعْزَّرُ عَلَى تَرْكِ إِعْطَائِهَا.

ولو تأملت في حال أبي بكرٍ وقتاله لمانعي الزكاة
لعرفت عظيم مكانة الزكاة وتحريم التهاون فيها.



﴿ ١٢ ﴾

اعلم - رعاكَ اللهُ - أنَّ في تشريعِ الزكاةِ حكماً عظيمةً، مَنْ عَرَفَهَا تَبَيَّنَتْ لَهُ الحِكمَةُ الإِلهِيَّةُ فِي الأَمْرِ بِهَا، وَأَنَّ اللهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ.

فتأملُ أخي الحبيبَ بعضَ الفوائدِ الإيمانيَّةِ والاجتماعيَّةِ التي تُجَنِّى مِنْ أداءِ الزكاةِ:

* الزكاةُ دليلٌ على صحَّةِ إيمانِ المُزَكِّي وعلامةٌ

على تصديقه بأحكامِ اللهِ، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«والصدقةُ برهانٌ» رواه مسلم، وفي روايةٍ للنسائي:

«والزكاةُ برهانٌ». أي دليلٌ على صحَّةِ إيمانِ

العبدِ.

* والزكاة تُزكي صاحبها من دنس الأخلاق
كالبخل والشح.

* وهي سبب لرفعة الدرجات ومحو السيئات،
قال تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [سورة التوبة: آية ١٠٣].

* وهي سبب عظيم في قضاء الحوائج وتفريج
الكربات، وفي الحديث «وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ
أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ
كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ
يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي
عَوْنِ أَخِيهِ» رواه مسلم.

* **أَنَّهَا سَبَبٌ لِلْحَصُولِ عَلَى طَعْمِ الْإِيمَانِ**، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ: مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَأَنَّه لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ وَافَدَةَ عَلَيْهِ كُلَّ عَامٍ» رواه أبو داود بسندٍ صحيح.

* **وهي أيضاً تسدُّ حاجةَ الفقراءِ والمساكينِ** وتحفظهم من ذلِّ السَّوَالِ وهذا من الإحسانِ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة البقرة: آية ١٩٥].

* **ومن فوائدِ الزكاة: نشرُ المودَّةِ والألفةِ والمحبةِ بينَ المجتمعِ**، فعندما يشعرُ الفقيرُ بأنَّ الغنيَّ يُعطيه شيئاً من المالِ ويواسيه في فقره وحاجته،

فَعِنْدَ ذَلِكَ يَطْمَئِنُّ قَلْبُ ذَلِكَ الْمَسْكِينِ وَيَشْعُرُ
بِسَعَادَةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، وَالغِنَى عِنْدَمَا يُعْطَى
الْمَسْكِينُ يَشْعُرُ بِحَلَاوَةِ الصَّدَقَةِ وَلَذَّةِ الْإِحْسَانِ
إِلَى الْمَسَاكِينِ.

* **أَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ**، فَقَدْ جَاءَ رَجُلٌ
إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: ذُلَّنِي عَلَى
عَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُدْنِينِي مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ
النَّارِ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُ
بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ ذَا
رَحِمَتِكَ**»، فَلَمَّا أَذْبَرَ الرَّجُلُ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«**إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أَمَرَ دَخَلَ الْجَنَّةَ**». رواه مسلم.

* **ومَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ أَنَّ الْجَنَّةَ «لَمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ وَأَفْشَى السَّلَامَ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ وَصَلَى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامَ»** رواه الترمذيُّ بسندٍ صحيح.

* **أَنَّهَا تَمْنَعُ الْجَرَائِمَ وَالسَّرِقَاتِ، لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ إِذَا لَمْ يَجِدُوا مَا يَأْتِيهِمْ وَيَسُدُّ حَاجَتَهُمْ، فَقَدْ يُزِينُ الشَّيْطَانُ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَ الْمَحْرَمَاتِ لِيَسُدَّ حَاجَتَهُ.**

* **أَنَّهَا تَمْنَعُ مِنْ حَرِّ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»** رواه أحمدٌ بسندٍ صحيح.

* **أَنْهَا تَزَكِّي الْمَالَ وَتُنْمِيهِ**، وتكون سبباً في البركة في المال كما في الحديث «**مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ**» رواه مسلم.

* **أَنْهَا سَبَبٌ لِنُزُولِ الْخَيْرَاتِ** كما في الحديث «**مَا مَنَعَ قَوْمٌ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ**» رواه البيهقي بسند صحيح عن ابن عباس موقوفاً، وله حكم الرفع كما قاله ابن عبد البر.

* **أَنَّ «الْصَّدَقَةَ تَطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ وَتَدْفَعُ مِئْتَةَ السُّوءِ»** كما ثبت ذلك عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. رواه الترمذي بسند حسن.



﴿ ١٣ ﴾

ينبغي على المسلم أن يُكثِرَ مِنَ الصَّدَقَاتِ
المستحبة، وذلك لأنَّ فيها تكميلاً لِمَا يَنْقُصُ مِنَ
القيام بالزكاة المفروضة، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أولُّ
ما يُحَاسَبُ عَنْهُ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ كَانَ
أَكْمَلَهَا، كُتِبَتْ كَامِلَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْمَلَهَا قَالَ اللهُ
لِلْمَلَائِكَةِ: انظروا هل لعبدٍ من تطوُّع فأكملوا بها
مَا ضَيَّعَ مِنْ فريضة، ثمَّ الزكاة، ثمَّ تَوَخَّذُوا الأَعْمَالَ على
حسبِ ذلك». رواه أحمدٌ بسندٍ صحيح.



﴿ ١٤ ﴾

بِمَا أَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ، فَيَجِبُ عَلَى الْمُزَكِّي أَنْ يَنْوِيَ
 الزَّكَاةَ عِنْدَ دَفْعِهَا، لِحَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
 متفق عليه.

﴿ ١٥ ﴾

﴿ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي: ﴾

١. الأموال.
٢. والماشية مِنَ الْأَنْعَامِ.
٣. وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.
٤. وَالخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ كَالْحُبُوبِ.

﴿ ١٦ ﴾

✽ شروط وجوب الزكاة:

١. الإسلام.
٢. استقرار الملكية أي أن يكون مالكاً لما تجب فيه الزكاة.
٣. بلوغ النصاب، فلا تجب الزكاة فيما دون النصاب.
٤. مرور الحول.

﴿ ١٧ ﴾

إذا مرَّت سنةٌ وكان ما تجب فيه الزكاة قد بلغ نصابه، وجب إخراج زكاته لحديث «لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول» رواه ابن ماجه بسندٍ صحيح.

﴿ ١٨ ﴾

﴿ زكاة الأنعام ﴾

* مَنْ كَانَ عِنْدَهُ غَنَمٌ أَوْ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ وَكَانَتْ تَرْعَى مِنَ الْأَرْضِ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَهَذِهِ تَسْمَى السَّائِمَةَ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ لِلرَّكُوبِ أَوْ لِلشَّغْلِ فَلَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ.

* إِذَا كَانَتْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ لَا تَرْعَى بَلْ مَوْضُوعَةً فِي مَكَانٍ، وَصَاحِبُهَا هُوَ الَّذِي يَأْتِي لَهَا بِالطَّعَامِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، إِلَّا إِذَا أُعِدَّتْ لِلتَّجَارَةِ.

* وَإِذَا كَانَتْ مُتَّخَذَةً لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَيُحَسَبُ ثَمَنُهَا وَقْتَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ثُمَّ يُخْرَجُ رُبْعَ الْعَشْرِ.

* إذا توالدت بهيمة الأنعام خلال العام فتدخل في الحكم حتى لو لم يمض الحول على الناتج الجديد، فمثلاً لو كان عنده أربعون شاة فعليه شاة واحدة، فلو توالدت خلال الحول فبلغت ١٢٠ فيجب أن يخرج شاتين، مع أن هذا الناتج لم يمض عليه الحول، لأنها تبع لأصلها، وهذا قول عامة أهل العلم.



﴿ ١٩ ﴾

يُخْرِجُ زَكَاةَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مِنْ جِنْسِهَا، لَا يَعْدِلُ عَنْ ذَلِكَ بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّهَا بِذَلِكَ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ أَوْ حَاجَةٌ، كَمَا إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْإِبِلِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ شَاةٌ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ قِيَمَتَهَا.

﴿ ٢٠ ﴾

هُنَاكَ تَفَاصِيلُ كَثِيرَةٌ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ، مَنْ أَرَادَهَا فَلْيَرْجِعْ لِكِتَابِ الْفَقْهِ وَالْفَتَاوَى.

﴿ ٢١ ﴾

الْخَيْلُ لَا زَكَاةَ فِيهَا إِلَّا إِذَا أُعِدَّتْ لِلتَّجَارَةِ، وَهَكَذَا
الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الدَّوَابِّ مِمَّا سِوَى بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ.



﴿ ٢٢ ﴾

❁ **زكاة الحبوب والثمار، تجب الزكاة في الحبوب والثمار بشروط:**

* أن تكون مما يُكالُ ويُدَّخَرُ مثل الأرز والقمح،
أما إذا كانت لا تُكالُ ولا تُدَّخَرُ فلا زكاة فيها
مثل: الخضراوات والفواكه وغيرها، ومعنى
تُكالُ أي بالوزن المعروف بالصاع أو المُد،
والادِّخارُ أي يُمكنُ ادخارها لفترةٍ طويلةٍ مثل
التمر أو القمح.

* **أن تبلغ النصاب، والنصاب في الحبوب ٦١٢ كيلو تقريباً.**

* ولا تجبُ الزكاةُ إلا عندَ الحصادِ لأنه الوقتُ
المناسبُ للأكلِ، ولهذا يجوزُ بيعُهُ في هذا
التوقيتِ، فيجبُ العُشْرُ فيما سُقيَ بغيرِ مؤنَّةٍ،
كالأرضِ التي سُقيتْ بالغيثِ والسيولِ، وإنَّ
كانَ يُسقى بكلفةٍ ففيه نصفُ العُشْرِ.

﴿ ٢٣ ﴾

زكاةُ الحبوبِ تُخرجُ من جنسها، يعني لو كانت
عندك مزرعةٌ أنتجت ٥٠٠ كيلو من الأرز، فتُخرجُ
زكاتها من الأرزِ ٥٠ كيلو.

﴿ ٢٤ ﴾

إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ يَتَّظِمُهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ
وَلَمْ يَبْلُغْ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا نَصَابًا فَإِنَّهُ يُضْمُّ بَعْضَهَا إِلَى
بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، فَيُضْمُّ الْقَمْحَ لِلشَّعِيرِ،
وَالْمَاعِزَ إِلَى الشِّيَاهِ.

﴿ ٢٥ ﴾

النخيلُ الذي في بيوتِ الناسِ إذا كان فيه من
الثمار ما يبلغُ النصابَ ففيه الزكاةُ وإلا فلا، وكثيرُ
من الناسِ يغفلونَ عن هذا.

﴿ ٢٦ ﴾

﴿ زكاة الذهب والفضة ﴾

* الذهب والفضة تجبُ فيهما الزكاة إذا بلغ النصاب

ومرّت عليه سنة، ونصاب الذهب ٨٥ جرامًا،

والفضة ٥٩٥ جرام، والواجب هو ربع العشر

فمن كان عند زوجته ذهبٌ وزنه ٩٠ جرامًا،

ومرّت عليه سنةٌ فيُخرج ربع العشر، وتحديد

المقدار بربع العشر ثابتٌ بالإجماع.

* الذهب الذي عند النساء إن كان للكنز والادّخار

ففيه الزكاة بالإجماع.

* **إِنْ كَانَ الذَّهَبُ لِلْأَسْتَعْمَالِ**، ففِيهِ خِلاَفٌ قَوِيٌّ

وَمَشْهُورٌ، فَمَنْ أَخَذَ بِرَأْيِ عَدَمِ الزَّكَاةِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَمَنْ زَكَّى فَلَهُ رَأْيُهُ.

* **تَكُونُ الْقِيَمَةُ الْمَعْتَبَرَةُ لِلذَّهَبِ فِي قِيَمَتِهِ بَعْدَ مَرُورِ**

الْحَوْلِ وَلَيْسَ قِيَمَتُهُ عِنْدَ الشِّرَاءِ.

* **الزَّكَاةُ عَلَى مَالِكَةِ الْحُلِيِّ** وَإِذَا أَدَّاهَا زَوْجُهَا أَوْ

غَيْرُهُ عَنْهَا بِإِذْنِهَا فَلَا بَأْسَ.

* **إِخْرَاجُ زَكَاةِ الذَّهَبِ**، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالنَّقْدِ،

وَلَا يُشْتَرَطُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الذَّهَبِ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ

الزَّكَاةِ تَكُونُ فِي إِخْرَاجِهَا بِالنَّقْدِ.

* إِذَا كَانَ عِنْدَ امْرَأَةٍ حُلِيِّ لَا يَبْلُغُ النَّصَابَ وَعِنْدَهَا
بَنَاتٌ وَكُلُّ بِنْتٍ حَلِيَّتُهَا لَا يَبْلُغُ النَّصَابَ، فَإِنَّ
حُلِيَّ الْبَنَاتِ لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ لِأَنَّ حُلِيَّ كُلِّ
بِنْتٍ مُلْكٌ لَهَا وَهُوَ لَا يَبْلُغُ النَّصَابَ، أَي لَا
نَجْمَعُ حُلِيَّ الْبَنَاتِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ.

﴿ ٢٧ ﴾

هل يُضَمُّ الذَّهَبُ لِلْفِضَّةِ؟

الجواب: لا؛ لأنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ.

﴿ ٢٨ ﴾

الْحُلِيُّ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّذِي تَسْتَعْمَلُهُ
الْمَرْأَةُ لَا زَكَاةَ فِيهِ بِلَا خِلَافٍ، كَالْأَلْمَاسِ وَنَحْوِهِ.

﴿ ٢٩ ﴾

ما يلبسه الرجال من الفضة، المباح لبسه كالخاتم
 وحليّة السيف لا زكاة فيه، وأمّا ما يحرم اتخاذه
 كالأواني ففيه الزكاة.

﴿ ٣٠ ﴾

إذا باعت المرأة ذهبها بذهب جديد فهل انقطع
 الحول بذلك أي هل تبدأ حولًا جديدًا؟
الجواب: لا، بل تُكْمَلُ ما تبقى من الحول لأنها
 استبدلت الذهب بذهب من جنسه.

﴿ ٣١ ﴾

﴿ زكاة المال المدَّخَر: ﴾

* إذا كان عند الشخص مالٌ يبلغُ النصابَ ومَرَّ عليه حَوْلٌ، وجبَتْ عليه الزكاةُ، سواءً كان ذلكَ المالُ قد جمعهُ للزواجِ أو لبناءِ بيتٍ أو غير ذلكَ.

* ما يكسبهُ الشخصُ في الحَوْلِ مِنْ ميراثٍ أو غيره، لا زكاةَ فيه حتى يمضي الحَوْلُ، وليس له علاقةٌ بالمالِ الآخرِ الذي عندهُ.

* أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ التَّصَرُّفُ
 فِي الْمَالِ قَبْلَ حُلُولِ الْحَوْلِ كَالهَبَةِ إِذَا لَمْ يَنْوِ
 الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَعَلَى هَذَا فليَحْذَرِ الْمَرْءُ
 مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِكَيْ
 يَفِرَّ مِنَ الزَّكَاةِ، لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي الْقُلُوبِ، وَلَا
 شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ خُطُوءَاتِ الشَّيْطَانِ، الَّذِي يَرِيدُ
 إِيقَاعَ الْعَبْدِ فِي الْإِثْمِ.

﴿ ٣٢ ﴾

المبْلَغُ الَّذِي يُعْطَى لِلْمَوْظِفِ عِنْدَ نِهَايَةِ الْخِدْمَةِ
 لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ إِلَّا إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ تَارِيخِ
 اسْتِلامِهِ.

﴿ ٣٣ ﴾

❁ زكاة الرواتب فيها تفصيل:

* إن كان يصرف راتبه كله في الشهر فلا زكاة فيه.

* إن كان عند الشخص حساب آخر للادخار،

فهنا ينظر في حساب الادخار في نهاية السنة
ويخرج ربع العشر.

* إن كان يبقى من راتبه كل شهر مبلغ يساوي

النصاب، مثلاً كل شهر يبقى من راتبه نحو

ألفي ريال، فينظر إن كان هذا المبلغ قد بقي

لمدة سنة فيخرج قيمته من الزكاة بشرط ألا

يقل هذا المبلغ عن النصاب طيلة السنة، يعني

لَوْ انْتَقَصَ هَذَا الْمَبْلَغُ فِي نِصْفِ السَّنَةِ إِلَى
خَمْسِينَ رِيَالًا فَهَنَا لَا زَكَاةَ فِيهِ، لِأَنَّ الْخَمْسِينَ
أَقْلُّ مِنَ النَّصَابِ الْمُعْتَبَرِ.



﴿ ٣٤ ﴾

﴿ زكاة عروض التجارة ﴾

* تجب الزكاة في عروض التجارة وهي السلع المعدة للبيع والربح والكسب سواء أكانت عقاراً، أو سيارات، أو حيوانات، أو مواداً غذائية أو أقمشة أو غير ذلك، والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٦٧] يعني بالتجارة، وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [سورة المعارج: آية ٢٤] والتجارة داخله في عموم الأموال.

* وتجبُ الزكاة فيها إذا حالَ الحَوْلُ، والواجبُ
 ربعُ العُشْرِ، فينبغي لأصحابِ التجارة أنْ
 يحدّدوا موعداً لإخراجِ الزكاةِ كرمضانَ مثلاً،
 ويُقوّمونَ بضائعهم بما تساوي في ذلك الوقتِ
 سواءً كانتْ أكثرَ أو أقلَّ من سِعْرِ شرائِها، ثم
 يُخرِجونَ ربعَ العُشْرِ.



﴿ ٣٥ ﴾

﴿ زكاة الأراضي والعقارات: ﴾

* إذا اشترى شخص أرضاً بنية التجارة ومضى عليها الحَوْلُ وجبت فيها الزكاة إذا بلغت قيمتها نصاباً.

* والعبرة بقيمتها عند إخراج الزكاة لا وقت الشراء، فإن كان عنده مالٌ فيؤدي زكاة هذه الأرض، وإن لم يكن عنده مالٌ فليكتب ذلك في ورقةٍ ليعرف كم هي الزكاة التي وجبت عليه فيخرجها لاحقاً.

* إذا اشترى الأرض بنية حفظ ماله وليس بنية التجارة في الأرض، فلا زكاة فيها، ولو بقيت معه على هذه الحال عشر سنين؛ لأنه لم ينو التجارة؛ لما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة. رواه البيهقي وصححه النووي وابن حجر.

* إذا اشترت أرضاً على هيئة أقساط - والأرض باسم البنك - فأنت هنا لا تستطيع التصرف بهذه الأرض وبيعها حتى تكمل كامل الأقساط، ففي هذه الحال لا زكاة عليك فيها، لأن ملكك لهذه الأرض غير تام، ومن شروط الزكاة: الملك التام الذي يكون فيه المبيع تحت يد مالكه.

* إذا اشترى أرضاً للسكن، وبعد سنة أراد أن يعرضها للبيع فالزكاة تجب من بداية الوقت الذي غير فيه نيته وذلك بعد مرور سنة من ذلك الوقت.

* ما يؤجره الشخص من شقق أو محلات، ليس فيها زكاة، لأنها بالأجرة وليست للبيع، ولكن لو جمع منها مالا ومر عليه سنة وبلغ النصاب ففيه ربع العشر.

* إذا باع الرجل أرضاً للتجارة قبل تمام الحول بأشهر أو أيام فنقول: إذا بقي المال معه فيجب أن يزكّيه، أمّا لو تصرف في هذا المال كشرائه أرض ونحوه فلا زكاة عليه.

﴿ ٣٦ ﴾

﴿ زكاة الدين ﴾

* إذا كان لك دينٌ على أحدٍ فإن كان غنياً يستطيعُ السدادَ فإنه يجبُ عليك أداءَ زكاة ذلك الدين، لأنك تقدرُ على أخذه متى شئت، وأنت مُخيرٌ إما أن تُخرجَ زكاة الدين مع زكاة مالك وإما أن تُخرجها وحدها، وتخرجَ الزكاة كُلَّ سَنَةٍ.

* وأما إذا كان الشخصُ مُماتلاً أو مُعسراً فلا يجبُ عليك زكاة هذا المال، لأنك لم تتمكنِ من مالك.

* ولكن نفترض أن هذا المماطل أعطاك المال

بعد سنوات، فكيف تزكّيه؟

قال أهل العلم: تستقبل به حولاً من جديد، فإذا

دارت السنة من حين قبضك له تزكّيه.

* إذا كان لك دينٌ حيٌّ أو ميتٌ فلا يجوز لك

أن تحتسب الدين من الزكاة.

* الميت إذا كان عليه دينٌ ولم يترك مالاً، فهل

يُقضَى دينه من الزكاة؟ الجوابُ على قولين،

والمسألة فيها سعة.



﴿ ٣٧ ﴾

الأصل إخراجُ الزكاةِ في الوقتِ الذي وَجَبَتْ فيه،
 ولا يجوزُ تأخيرُها عن وقتها إلا لمصلحة، كأنْ
 يؤخرها من أجلِ البحثِ عَنِ المستحقينَ، ولكنْ
 بشرطٍ: أنْ يبرزها عَن مالهٍ أو يكتبَ وثيقةً فيها بيانُ
 أنْ زكاتهُ تحلُّ في رمضانَ مثلاً ولكنهُ أخرها إلى وقتٍ
 آخرَ لمصلحة.

﴿ ٣٨ ﴾

من أخرَ الزكاةَ لعدةِ سنينَ فهو آثمٌ في ذلكَ ويجبُ
 عليه إخراجُ الزكاةِ عَن كلِّ السنينَ الماضية.

﴿ ٣٩ ﴾

يجوزُ تعجيلُ الزكاةِ وذلكَ بدفعِها قَبْلَ تَمَامِ
الْحَوْلِ، والدليلُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجَّلَ الزكاةَ
مِنْ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً سَنَتَيْنِ. رواه أبو داود بسندٍ حسنٍ.

﴿ ٤٠ ﴾

الأفضلُ أَنْ يَتَوَلَّى صَاحِبُ الزكاةِ تَوْزِيعَ الزكاةِ
ليكونَ على يقينٍ مِنْ وَصُولِها إلى مستحقيها، ولَهُ
أَنْ يُوكَّلَ مَنْ يُخْرِجُها عَنْهُ.

﴿ ٤١ ﴾

الأصل أن يُعطى فقراء البلد من الزكاة ولا تُعطى
 لمن هم خارج البلاد، إلا في أحوالٍ خاصّة، وهو
 اختيار ابن تيمية.



﴿ ٤٢ ﴾

❁ أهل الزكاة المستحقون لها:

* لَقَدْ جَاءَ تَحْدِيدُهُمْ فِي كِتَابِ رَبِّنَا عَزَّوَجَلَّ، كَمَا

قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ

وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة التوبة: آية ٦٠].

* **الفقير:** هُوَ الَّذِي لَا يَجِدُ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الطَّعَامِ

وَاللِّبَاسِ وَسَائِرِ الْحَاجَاتِ.

* **المسكين:** هُوَ الَّذِي يَجِدُ بَعْضَ مَا يَكْفِيهِ.

* **العاملين عليها:** هُمُ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ الزَّكَاةَ مِنْ

النَّاسِ وَهُمْ السُّعَاءُ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونُوا فَقَرَاءً.

* **المؤلفة قلوبهم**، وهم أنواع:

١. **الكافر الذي يرجى إسلامه** فيعطى من

الزكاة، أو يرجى كف شره.

٢. **المسلم الذي يرجى بعطيته قوة إيمانه**.

* **في الرقاب**: هو المسلم الذي يريد عتق رقبته،

ويدخل في ذلك فك الأسرى.

* **الغارمون**: والغارم، هو من استدان لأجل

الإصلاح بين الناس أو لنفسه في غير

معصية، وليس عنده سداد لدينه، وهذا إذا

كان الدين لأمرٍ ضروريٍّ اضطرَّ إليه، أمّا إذا

كان الدين الذي عليه لأجل أرضٍ أو سيارةٍ

لكي يمتلكها ليكون من أهل الترف، فلا يستحق أن يُعطى من الزكاة، ولكن لا بُدَّ أن يُثبت صاحب الدين ما يدلُّ على صدقه في هذا الدين حتى لا يكون هناك تساهل في دفع الزكاة لغير مستحقيها.

* **في سبيل الله:** هم المجاهدون والمرابطون في سبيل الله.

* **ابن السبيل:** المسافر الذي انقطعت به الأسباب عن بلده وماله، فيعطى ما يحتاجه من الزكاة حتى يصل إلى بلده ولو كان غنياً في بلده.



﴿ ٤٣ ﴾

يجوزُ إعطاءُ الزكاةِ كُلِّها لِصُنْفٍ واحِدٍ مِنَ
المستحقين، والدليلُ: أنَّ الرسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا
أرسلَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ قالَ: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ
عليهِمْ صدقةً تُؤخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فتردُّ على فقرائِهِمْ»
رواه البخاري، فلم يذكرْ إِلاَّ الفقراءَ فدَلَّ على أَنَّهُ يَجُوزُ
إعطاءُ الزكاةِ لِصُنْفٍ واحِدٍ مِنَ المستحقين.





قال ابن تيمية: لا يُعطى من الزكاة مَنْ كان قادراً
على تأمين كفايته من كسبه ولكنه لا يفعل.



هل يُعطى المبتدع من الزكاة؟ ❁

إن كانت بدعته مكفرة، كمن يستغيث بالصالحين
وأهل القبور، فلا يُعطى، أما إن كانت بدعته دون
ذلك فيُعطى إن كان من أهل الزكاة.



﴿ ٤٦ ﴾

﴿ إعطاء الأقارب من الزكاة: ﴾

* يجوز إعطاء الأخ والأخت من الزكاة إذا كانا من المستحقين، لأنها في حقهم صدقة وصلة.

* لا يجوز إعطاء الوالدين من الزكاة لأنه يجب

على الابن أن ينفق عليهما، ولكن إذا كانا

غارمين أي عليهما ديون، فيجوز إعطاؤهم

من الزكاة لسداد تلك الديون.

* إذا كان الابن عليه دين ولا يملك مالاً لسداد

دينه فيجوز لأبيه أن يعطيه من الزكاة. قاله ابن

تيمية.

* لا يجوزُ صرفُ الزكاةِ مِنَ الزوجِ لزوجتهِ لأنهُ
يَجِبُ أَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا، ونقل ابنُ المنذرِ الإجماعَ
على ذلك.

* يجوزُ للمرأةِ أَنْ تدفعَ الزكاةَ لزوجها إذا كانَ مِنْ
أهلِ الزكاةِ، مثلَ أَنْ تساعدَهُ في قضاءِ الديونِ.

* يجوزُ إعطاءُ الأمِّ مِنَ الرضاعةِ مِنَ الزكاةِ إذا
كانتَ مستحقةً للزكاةِ، لأنَّهُ لا تَجِبُ لَهَا النفقةُ
مِنْ ابْنِهَا مِنَ الرضاعةِ.

* يُجوزُ إعطاءُ طالبِ العِلْمِ الفقيرِ مِنَ الزكاةِ.

* يجوزُ إعطاءُ مَنْ يريدُ الزواجَ مِنَ الزكاةِ إذا كانَ
لا يملكُ ما يغنيه.

﴿ ٤٧ ﴾

لا يُجوزُ صرفُ الزكاةِ في بناءِ المساجدِ أو
المستشفياتِ أو المؤسساتِ الخيريةِ.

﴿ ٤٨ ﴾

تجبُ الزكاةُ في مالِ الصغيرِ والمجنونِ على
الصحيحِ، وهو قولُ جمهورِ أهلِ العلمِ، لأنَّهُ حقٌّ
واجبٌ في أموالِهِمْ.

﴿ ٤٩ ﴾

يجوزُ إعطاءُ المستحقِّ الزكاةِ عن طريقِ شيكٍ أو
الحوالاتِ البنكيَّةِ.

﴿ ٥٠ ﴾

إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الْمَالِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، فَلَا تُخْرَجُ مِنْ تَرَكَّتِهِ، أَمَّا إِذَا مَاتَ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ فَتُخْرَجُ مِنْ تَرَكَّتِهِ.

﴿ ٥١ ﴾

الْمَيْتُ إِذَا كَانَ فِي ذِمَّتِهِ زَكَاةٌ، فَإِنَّ الْوَارِثَ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَّةِ إِلَّا بَعْدَ آدَاءِ الزَّكَاةِ، وَالِدَلِيلُ حَدِيثُ «اقْضُوا لِلَّهِ فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالزَّكَاةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالْإِرْثِ.

﴿ ٥٢ ﴾

أموالُ المؤسَّساتِ الخيريَّةِ التي تكونُ للمشاريعِ
الدعويَّةِ لا زكاةٌ فيها وحكمُها كحكمِ الوقفِ.

﴿ ٥٣ ﴾

ما أُعدَّ للاستعمالِ كالبيتِ، والسَّيَّارةِ، والملابسِ،
لا زكاةٌ فيها، والدليلُ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ليسَ على
المسلمِ في عبدهِ ولا فرسهِ صدقةٌ» رواه البخاري.

﴿ ٥٤ ﴾

الذي هوأيتُهُ جُمعُ النقودِ مِنْ مختلِفِ العُمَلاتِ
يجبُ عليه أنْ يؤدِّيَ زكاتها إذا بلغتِ النُّصابَ.

﴿ ٥٥ ﴾

بعض الناس يكون عندهم صندوق تعاوني
يجمعون فيه المال بقصد إعانة من يحتاج للمال،
فهذا لا زكاة فيه.

﴿ ٥٦ ﴾

هل يجوز أن نعطى المحتاج أغراضاً عينية بدلاً
من أن نعطيه مال الزكاة؟

الجواب: الأضل أننا نعطيه المال لأنه أعلم
بمصالح نفسه، ولكن إن كان المستحق للزكاة
سفيهاً ولا يعرف كيف يتصرف في المال فيجوز أن
نشترى له الأغراض ونعطيهآ له. وهذا اختيار ابن
تيمية وابن عثيمين.

﴿ ٥٧ ﴾

هل نعطى الزكاة للجمعيات لشراء ذبائح للفقراء؟

لا يصح دفع مال الزكاة إلى الجمعية لشراء الغنم أو الأبقار وذبحها وتوزيعها على الفقراء؛ لأن الأصل أن تُخرج الزكاة من المال الذي تجب فيه الزكاة، فزكاة النقود تُخرج نقوداً.

فيعطى الفقراء والمساكين مال الزكاة، وهم من يقوم بشراء ما يلزمهم وما يحتاجونه من اللحوم أو غيرها؛ لأن المال أصبح ملكاً لهم، ولا يجوز التصرف في مال الغير بغير إذنه.

﴿ ٥٨ ﴾

يجوزُ دفعُ الزكاةِ لمنْ أرادَ الحجَّ، واختارَ هذا القولَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية، وأفتى به علماءُ اللجنةِ الدائمةِ للإفتاء.

﴿ ٥٩ ﴾

يجوزُ صرفُ الزكاةِ في كلِّ ما يخدمُ الدعوةَ إلى الله تعالى، وهذا داخلٌ في عمومِ قولِ الله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ واختارَ هذا القولَ الشيخُ محمد بن إبراهيم.

﴿ ٦٠ ﴾

إذا وجدنا مريضاً يحتاج للعلاج ولكن ليس عنده
مالٌ يدفعه للعلاج، فلا حرج أن نعطيَهُ مِنَ الزكاة؛
لأنَّ الزكاة يُقصدُ بِهَا دفعُ الحاجةِ.

﴿ ٦١ ﴾

يجوزُ أن تُعطيَ الفقيرَ زكاتك على طريقةِ أقساطٍ
شهريةٍ، مراعاةً لحالِهِ.

﴿ ٦٢ ﴾

من أخذ زكاة الأموال ليوزّعها على الفقراء فهل يأخذ منها؟

الجواب: ليس له أن يأخذ من هذا المال شيئاً، لأنَّ صاحبه إنما أعطاه ليوزّعه لا ليأخذه، فهو وكيل لصاحب المال، ليس له التصرف إلا فيما أذن له فيه.

﴿ ٦٣ ﴾

مال الميراث، لا زكاة فيه حتى يقبضه، ثم إذا بقي عنده لمدة سنة ففيه الزكاة.

تمت المسائل بحمد الله تعالى